"أنت درزي.. رح نحرقك أنت وموتورك": انتهاكات جسيمة بحقّ الدروز خلال (نيسان/أبريل - أيار/مايو 2025)

- يجب السماح الفوري للجنة التحقيق الدولية المستقلة حول سوريا COI والآلية الدولية المحايدة IIIM بالوصول إلى جميع المناطق التي شهدت انتهاكات لحقوق الإنسان لضمان إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وغير منحازة

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

آب/أغسطس 2025

"أنت درزي.. رح نحرقك أنت وموتورك": انتهاكات جسيمة بحقّ الدروز خلال (نيسان/أبريل - أيار/مايو 2025)

يجب السماح الفوري للجنة التحقيق الدولية المستقلة حول سوريا COI والآلية الدولية المحايدة IIIM بالوصول إلى جميع المناطق التي شهدت انتهاكات لحقوق الإنسان لضمان إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وغير منحازة

1. الملخص التنفيذي:

يوثق هذا التحقيق الموسع نماذج متكررة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛ والتي شملت القتل خارج نطاق القانون، والاعتقال التعسفي، والتعذيب والمعاملة المهينة، ونهب الممتلكات، والتمييز الطائفي وخطاب الكراهية، في نواحي صحنايا وأشرفية صحنايا وجرمانا (ريف دمشق)، وقرية الصورة الكبرى شمالي السويداء، خلال نيسان/أبريل وأيار/مايو 2025. جرت هذه الانتهاكات في سياق اشتباكات مسلحة بين فصائل محلية (مقاتلين دروز) من جهة، والأمن العام والمجموعات المسلّحة المساندة له من جهة أخرى، في أعقاب انتشار تسجيل صوتي مجهول المصدر يتضمن إساءة للدين الإسلامي ونُسب آنذاك للشيخ الدرزي مروان كيوان، ليتبين لاحقاً أنه ليس صاحب التسجيل.

يركّز التحقيق على توثيق الاعتداءات التي وقعت خلال نيسان/أبريل وأيار/مايو 2025، حيث تعمل "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" على إعداد تقارير موسعة لاحقة تغطي التطورات خلال شهر تموز/يوليو وآب/أغسطس 2025. ويعتمد التحقيق على **16** مقابلة مع ضحايا أو ذويهم وشهود عيان، نزح بعضهم خوفاً من القتل أو الاعتقال، فيما تعيش الأسر المتبقية في حالة مستمرة من الخوف وانعدام الأمان.

بحسب إفادات الشهود والمصادر المحلية، قُتل ما لا يقل عن **119** شخصاً[1] تمكنت "سوريون" من التحقق من بيانات **99** منهم. كما وثقت حالات اختفاء قسري، ورفض السلطات الإفصاح عن مصير المعتقلين، وممارسات إذلال طائفية ونهب ممتلكات خاصة، وسط غياب للمساءلة والمساواة في فرض سيادة القانون.

تكشف المعطيات الموثقة عن بيئة من الفراغ الأمني وغياب حياد "مؤسسات الدولة" بشكل صارخ، ما سمح بظهور فصائل مسلحة متقابلة على أسس طائفية، وأسهم في إضعاف الثقة بالسلطات وزيادة هشاشة الوضع الأمني. وتشير خطورة الانتهاكات وتكرارها من الجهات العسكرية المرتبطة بالسلطات الانتقالية في دمشق، إلى احتمال كبير بارتكابها كجزء من سياسة أوسع لاستهداف الدروز، ما قد يرقى إلى حدّ جرائم حرب و/أو الجرائم ضد الإنسانية.

2. منهجية التحقيق:

أجرت منظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" أبحاثاً ميدانية ومكتبية مكثفة بين 18 أيار/مايو و30 حزيران/يونيو 2025، شملت إجراء مقابلات معمّقة مع **16** شخصاً من الضحايا أو أقاربهم إضافة إلى شهود عيان، **7** منهم كانوا يقيمون في المناطق التي تعرضت للاعتداء أثناء الأحداث، والبقية كانوا نازحين قسراً يقيمون في مناطق أخرى في السويداء أو غادروا سوريا بعد الأحداث (لبنان، دول الاتحاد الأوروبي).

أجريت المقابلات عبر الإنترنت، عن طريق تطبيقات تواصل آمنة. وخلال أخذ موافقاتهم المستنيرة، اطلع جميع من قابلناهم على الطبيعة الطوعية للمقابلة، وسبل استخدام المعلومات التي شاركوها، بما في ذلك نشر هذا التحقيق،

[1] وفق ما قاله "المرصد السوري لحقوق الإنسان"، في تقرير نشره في 3 من أيار/مايو 2025، فإن الحصيلة النهائية لقتلى الاشتباكات في النواحي الثلاثة في ريف دمشق وصلت إلى 119 قتيلاً، "14 رجلاً من الطائفة الدرزية، أُعدموا ميدانياً وبمسيرة مجهولة، 105 شخصاً من قوات وزارة الدفاع والداخلية، والمسلحين الدروز، ومدنيين قتلوا خلال الاشتباكات والكمائن".

فآثرت المصادر إخفاء هوياتهم أو أي معلومات قد تدل عليها، حيث تم استخدام أسماء مستعارة للدلالة على الأشخاص الذين يقتبس التحقيق أجزاء من إفادتهم.

بالإضافة إلى الشهادات، جرى تحليل تقارير مفتوحة المصدر صادرة عن منظمات حقوقية، ووسائل إعلام محلية وإقليمية ودولية، فضلاً عن مراجعة عشرات المقاطع المصورة والصور والمنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث استُخدم ما تمّ التحقق من صحته في بناء التقرير.

3. الخلفية والسياق:

بدأ التوتر في 27 نيسان/أبريل 2025، حين شهد السكن الجامعي في حمص هجوماً بهتافات طائفية ضد طلاب دروز،[32] عقب انتشار تسجيل صوتي مسيء للنبي محمد (ص)، نُسب إلى الشيخ مروان كيوان، الذي نفى لاحقاً علاقته به واعتبره محاولة لإشعال الفتنة.[4] ورغم بيان وزارة الداخلية في السلطات الانتقالية الذي أكد عدم صحة الاتهامات،[5] إلا أنه تضمن "شكرها للمواطنين على غيرتهم الدينية دفاعاً عن مقام النبي"، وهو ما يرقى إلى موافقة ضمنية على التحركات الشعبية الغاضبة، رغم طابعها العنيف والتحريضي والطائفي الواضح.

أعقب ذلك مضايقات وتهديدات بالقتل لطلاب دروز في السكن الجامعي،[6] قبل أن تتطور الأحداث في 28 نيسان/أبريل إلى هجمات من مجموعات مسلحة موالية للسلطات الانتقالية على حواجز أمنية في جرمانا، تلتها اشتباكات في صحنايا وأشرفية صحنايا[7] وامتدت إلى ريف السويداء الشمالي، وأسفرت عن مقتل العشرات. تزامن ذلك مع تهديد إسرائيلي بالتدخل لحماية الدروز،[8] وبيان من "الهيئة الروحية لطائفة الموحدين الدروز" يرفض الفتنة ويدعو لحماية المدنيين.[9]

[2] هتافات طائفية وتهديدات من طلاب بحق طلاب من الطائفة الدرزية في السكن الجامعي بمحافظة حمص، في 27 من نيسان/ أبريل 2025، مقطع مصور متداول عبر مواقع التواصل الاجتماعي، (تاريخ آخر زيارة: 30 من أيار/ مايو 2025)، https://n9.cl/1cznig.

[3] هجوم بهتافات طائفية في السكن الجامعي بمحافظة حمص من بعض الطلاب على طلاب آخرين من الطائفة الدرزية، في 27 من نيسان/ إبريل 2025، "جريدة الوطن السورية" عبر مواقع التواصل الاجتماعي، (تاريخ آخر زيارة: 30 من أيار/ مايو 2025)، https://n9.cl/0aa0u.

[4] الشيخ مروان كيوان عبر مقطع مسجل ينفي توجيه إساءة للنبي، في 28 من نيسان/ أبريل 2025، منشور عبر مواقع التواصل الاجتماعي، (تاريخ آخر زيارة: 30 من أيار/ مايو 2025)، https://n9.cl/z1du6.

[5] بيان وزارة الداخلية السورية المنشور عبر "فيس بوك"، في 29 من نيسان/ أبريل 2025، (تاريخ آخر زيارة: 30 من أيار/ مايو 2025)، https://n9.cl/6n0zu.

[6] مقطع مصور عبر مواقع التواصل الاجتماعي يظهر الهتافات الطائفية في السكن الجامعي بحمص، في 27 من نيسان/ أبريل 2025، موقع "السويداء 24" الإخباري، (تاريخ آخر زيارة: 30 من أيار/ مايو 2025)، https://n9.cl/pnff8.

[7] قبل عام 2011، كانت صحنايا وأشرفية صحنايا ناحيتين صغيرتين في ريف دمشق، مع غالبية سكانية من الدروز والمسيحيين، إلى جانب وجود محدود للاجئين الفلسطينيين، مع اندلاع الانتفاضة السورية في آذار/ مارس 2011، شهدت الناحيتان تحولات ديموغرافية نتيجة موجات النزوح من مناطق مثل داريا،# سبينة، مخيم اليرموك، في ريف دمشق، ودير الزور، والبوكمال في شمال شرقي سوريا، تقدّر التقارير أن عدد السكان في أشرفية صحنايا وصل إلى حوالي 850 ألف نسمة.

[8] تقرير إخباري لموقع "بي بي سي عربي"، في 1 من أيار/ مايو 2025، (تاريخ آخر زيارة: 30 من أيار/ مايو 2025)، https://n9.cl/kduvf.

[9] بيان صادر عن "الهيئة الروحية لطائفة المسلمين الموحدين الدروز" في جرمانا، منشور في 29 من نيسان/ أبريل 2025، (تاريخ آخر زيارة: 6 من حزيران/ يونيو 2025)، https://n9.cl/nxeunr.

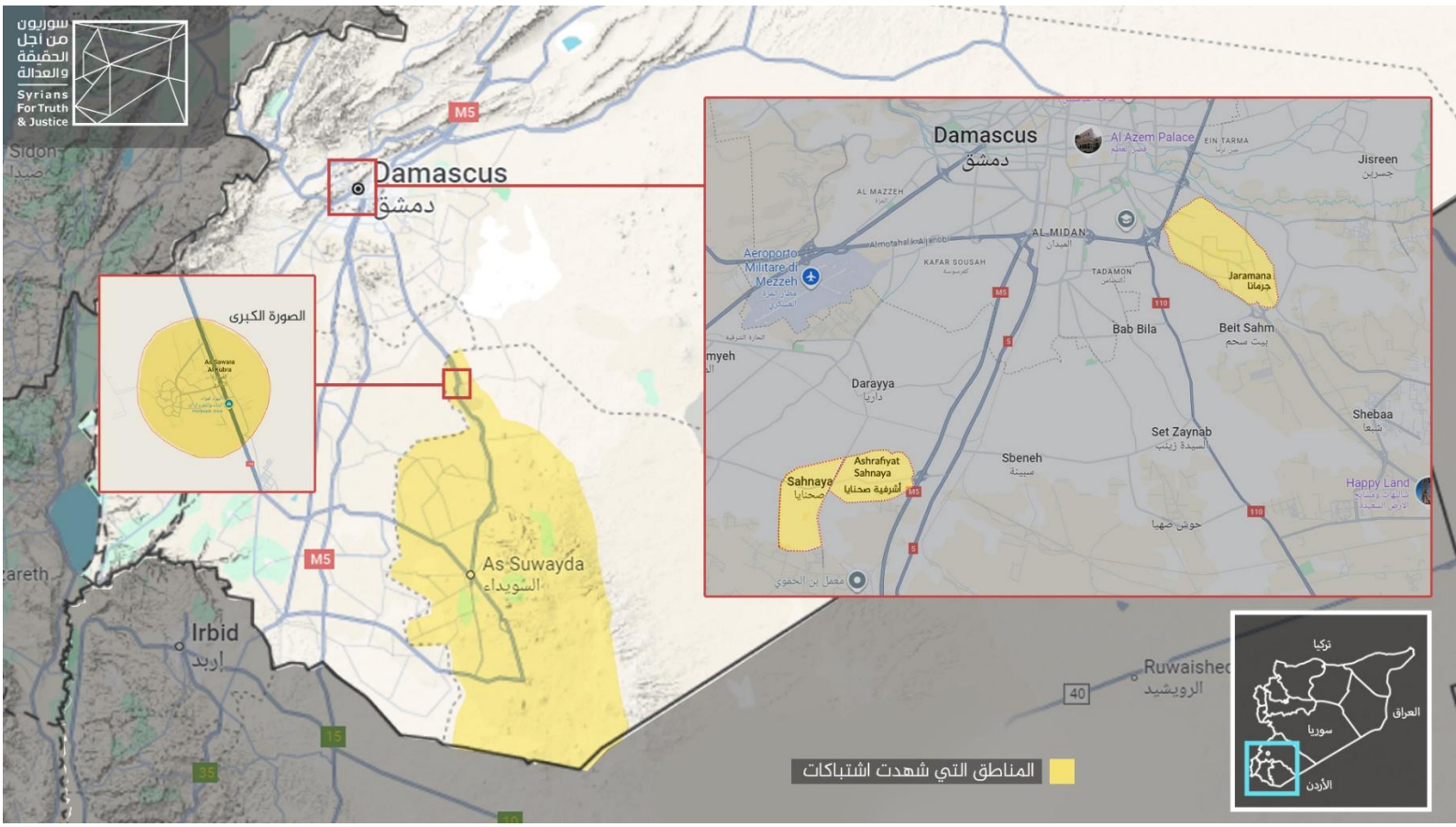

صورة رقم 1: خريطة لناحية جرمانا في محافظة ريف دمشق، بالإضافة إلى منطقة صحنايا وأشرفية صحنايا ومنطقة الصورة الكبرى، وهي المناطق التي شهدت اشتباكات عسكرية بشكل أساسي نهاية نيسان/أبريل وبداية أيار/مايو 2025.

في 30 نيسان/أبريل، تدخلت إسرائيل معلنة استهداف مسلحين كانوا يستعدون لمهاجمة سكان دروز في صحنايا،[10] بينما أعلنت وكالة "سانا"[11] مقتل عنصر أمن سوري في الضربات. وأثار هذا التدخل مخاوف من استغلال الاشتباكات لتأجيج فتنة طائفية أوسع. فأصدر مفتي سوريا، الشيخ أسامة الرفاعي، بياناً[12] دعا فيه إلى التهدئة ونبذ الفتنة، محذراً من الانجرار وراء دعوات الانتقام.

في اليوم التالي، اغتيل رئيس بلدية صحنايا المحامي حسام ورور وابنه حيدر بعد ساعات من دخول قوات وزارتي الدفاع والداخلية.[13] ورغم إعلان مديرية الأمن السورية عن "تحقيق موسع"،[14] لم تُكشف أي نتائج حوله حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، مكتفية بوصف الفاعلين بـ"عصابات خارجة عن القانون."

[10] أعلن رئيس هيئة الأركان إيال زامير أمر الجيش بالاستعداد لضرب أهداف في ريف دمشق، تغريدة للمتحدث الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي، أفيخاي أدرعي، نشرها في 30 من نيسان/ أبريل 2025، (تاريخ آخر زيارة: 30 من أيار/ مايو 2025)، https://n9.cl/9mggz.

[11] وكالة الأنباء السورية (سانا)، في 30 من نيسان/ أبريل 2025، (تاريخ آخر زيارة: 30 من أيار/ مايو 2025)، https://n9.cl/sed2d.

[12] بيان لمفتي الجمهورية في سوريا، الشيخ أسامة الرفاعي، في 30 من نيسان/ أبريل 2025، (تاريخ آخر زيارة: 2 من حزيران/ يونيو 2025)، https://n9.cl/16sxl5.

[13] تقرير إخباري، صحيفة "الشرق الأوسط"، في 1 من أيار/ مايو 2025، (تاريخ آخر زيارة: 2 من حزيران/ يونيو 2025)، https://n9.cl/t65k2m.

[14] تقرير إخباري، صحيفة "الشرق الأوسط"، المرجع نفسه.

وعن تفاصيل الحادثة وتبعاتها القانونية، تحدثت "سوريون" مع "سارة"[15]، وهي محامية درزية من صحنايا، فقالت في إفادتها:

> **"بعد دخول قوى الأمن لصحنايا، تمّ إعلان حظر التجول، وبقينا في منازلنا، ثم سمعنا دوي إطلاق نار كثيف في محيط البلدة. بعد ساعات، تناقلت الأخبار خبر اغتيال رئيس البلدية حسام ورور وابنه حيدر. هذا الحدث لم يكن معزولاً عن السياق الأمني، إذ وقعت الجريمة بعد ساعات قليلة من دخول قوات الأمن العام، في إطار ما وصفوه بـ(فرض الأمن وإعادة السيطرة)".**

وأضافت المحامية:

> **"من الناحية القانونية، فإن أي جريمة اغتيال بهذا الحجم تستوجب تحقيقاً جنائياً شفافاً، بدءاً من تأمين مسرح الجريمة، وجمع الأدلة، وإفادات الشهود. لكن السلطات اكتفت ببيان مقتضب من مديرية الأمن عن (تحقيق موسع)، من دون أي تقرير طب شرعي أو إشارة لتقدم التحقيق".**

أمام تدهور الوضع، وضمن إطار الجهود المحلية،[16] تمّ التوصل إلى اتفاق مبدئي يقضي بوقف إطلاق النار في جرمانا وأشرفية صحنايا، بمشاركة محافظي ريف دمشق، والسويداء، والقنيطرة، إلى جانب عدد من الوجهاء والشخصيات الاجتماعية، كما تم تشكيل لجنة مشتركة للعمل على وقف الاشتباكات المسلحة، وإيجاد حلول تسهم في تحقيق التهدئة واستقرار الأوضاع في المنطقتين.

4. الفراغ الأمني وغياب حياد الدولة:

أعقب الاتفاق فراغ أمني واسع في صحنايا والأشرفية، تجلّى في انكفاء مؤسسات الدولة وفقدانها القدرة على فرض النظام وضمان حماية المدنيين، وغياب أي سلطة أمنية محايدة تتمتع بالثقة العامة. هذا الفراغ وفّر بيئة خصبة لظهور فصائل مسلحة متقابلة، انقسمت على أسس طائفية، وبدأت تمارس نفوذاً موازياً أو منافساً لسلطة الدولة، مستندة إلى الولاءات والانتماءات بدلاً من سيادة القانون، وهو ما عمّق هشاشة الوضع وأضعف ثقة السكان بقدرة السلطات على إدارة الأزمة أو توفير الحماية. وبحسب ما أفاد به "حسام"[17] في شهادته، وهو أحد السكان المحليين وشاهد على الأحداث:

> **"بدأ الوضع ينفجر تدريجياً بعد سقوط سيطرة النظام المباشرة عن صحنايا. صارت الناحية في مدّ وجزر بين (حركة رجال الكرامة الدرزية) بقيادة الشيخ ياسر حاج علي من جهة، وشباب مسلحين من السنّة من جهة ثانية، محسوبين على فصيل (أنصار الهيئة). انتشرت الأسلحة، وصارت كل عائلة تحمي نفسها بنفسها".**

---

[15] تم استخدام اسم مستعار بناءً على طلب المصدر خلال مقابلة عبر الإنترنت أجراها الباحث في "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بتاريخ 29 من حزيران/ يونيو 2025.

[16] التوصل إلى اتفاق مبدئي يقضي بوقف إطلاق النار في جرمانا وأشرفية صحنايا، وكالة الأنباء السورية الرسمية، في 30 من نيسان/ أبريل 2025، (تاريخ آخر زيارة: 2 من حزيران/ يونيو 2025). https://n9.cl/nbepj

[17] تم استخدام اسم مستعار بناءً على طلب المصدر خلال مقابلة عبر الإنترنت أجراها الباحث في "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بتاريخ 18 من أيار/ مايو 2025.

بحسب الشهود، فإن فصيل "أنصار الهيئة" هو فصيل سنّي يتكوّن في غالبيته من مقاتلين ينحدرون من المنطقة الشرقية ومحافظة درعا، ويُقيم معظم أفراده في مساكن الأشرفية، وكان الهدف المعلن لذلك الفصيل هو "استهداف أبناء الطائفة الدرزية". تأكيد مشاركة تنظيم "أنصار الهيئة" في العمليات العسكرية، تمّ تأكيده أيضاً من قبل مصادر أخرى، فقد نشرت "قناة زينو ياسر محاميد" بتاريخ 29 نيسان/أبريل 2025، مقطع فيديو أكّد فيه مشاركة "أنصار الهيئة" في الاشتباكات.

صورة رقم 2: مقطع مصور عبر قناة تلغرام تسمى "زينو ياسر محاميد"، توثق مشاركة "أنصار الهيئة" في الاشتباكات المسلحة ضمن صحنايا- لقطة شاشة.

استأنف "حسام" حديثه:

> **"بعد انتشار التسجيل الصوتي المسيء، اشتعلت الأجواء في صحنايا، وتحولت المدينة إلى ساحة قتال مفتوح بين مسلحين من الطرفين. حاول الشيخ ياسر الحاج علي التدخل لتهدئة الوضع واحتوائه، لكن الأمور كانت قد خرجت عن السيطرة. بدأت مجموعات مسلحة من أبناء السنّة بإلقاء القبض على الشبان الدروز المسلحين، ونفذت بحقهم إعدامات ميدانية وأعمال إذلال علني للطائفة الدرزية. في المقابل، تمركز قناصة**

من أبناء الطائفة الدرزية على مداخل صحنايا لمنع دخول أي فصيل متشدد قادم من خارج المنطقة. كان الشباب الدروز يقاتلون إلى جانب الشيخ ياسر الحاج علي، معتقدين أنه يمثل جهة رسمية تابعة للدولة، خاصة مع ظهوره المتكرر في دمشق وتداول صور تجمعه بوزير الدفاع مرهف أبو قصرة، ما عزز الاعتقاد بأنه يتحدث باسم الدولة وأن الوقوف معه يوفّر حماية شرعية ورسمية للمنطقة. لكن لاحقاً، تبيّن أن الواقع مختلف تماماً، وأننا تُركنا دون أي حماية حقيقية."

وفق إفادة أحد الشهود، شاركت في الاشتباكات المسلحة في 29 نيسان/أبريل 2025 مجموعات مسلحة من قبيلة "العكيدات" العربية، المقيمة في بلدة الباردة المجاورة لأشرفية صحنايا بريف دمشق، إلى جانب مقاتلين قدموا من محافظة درعا.

صورة رقم 3 و 4: مقاطع مصورة من قناة تلغرام تحمل اسم "زينو ياسر محاميد" توثق مشاركة أفراد من قبيلة "العكيدات" في الاشتباكات المسلحة في صحنايا وأشرفية صحنايا، بالإضافة إلى أفراد قتلوا من محافظة درعا خلال الاشتباكات- قناة تلغرام "زينو ياسر محاميد" - لقطة شاشة.

وثّقت "سوريون"، عبر شهادات مباشرة، أن عدة عوامل أسهمت في تعقيد الأوضاع وتهيئة مناخ شديد التوتر قابل للانفجار في صحنايا والأشرفية وجرمانا، وصولاً إلى محافظة السويداء جنوبي سوريا. أبرز هذه العوامل كان شعور شريحة واسعة من السوريين الدروز بالاحتقان، نتيجة تهميش مكونات مجتمعية معينة في الفعاليات السياسية التي نظمتها السلطة الانتقالية، مثل "مؤتمر النصر" و"مؤتمر الحوار الوطني" في آذار/مارس 2025، حيث وُصفت السلطة الانتقالية في بعض الشهادات بأنها ذات "لون سياسي واحد". كما أثار استياءً واسعاً وجود آلاف المفصولين من وظائفهم في مؤسسات الدولة، من أبناء تلك المناطق، سواء في الجيش أو الأمن أو القطاعات المدنية، وهو ما اعتُبر سياسة إقصاء غير معلنة.

وتزايد التوتر كذلك بسبب مخاوف من هيمنة أمنية لجهات خارجية عن البيئة المحلية، خاصة مع صدور تصريحات تتعارض مع النمط الاجتماعي والثقافي السائد في مناطق الغالبية الدرزية. كما عبّر المجتمع المحلي عن تحفظه على مطالبات الدولة بنزع سلاح الفصائل الدرزية، في ظل استمرار تسليح الفصائل السنّية والعشائرية الموالية للسلطة الانتقالية.

وبحسب الشهادات، تركزت الاشتباكات في عدة مناطق داخل أشرفية صحنايا، أبرزها محيط المساكن، ومنطقة "البنك العربي"، ومحيط جامع "السويد"، حيث شهدت تبادلاً كثيفاً لإطلاق النار واستخداماً للأسلحة المتوسطة.

ووفق المصادر التي تحدثت إلى "سوريون"، لعب غياب حياد مؤسسات الدولة دوراً محورياً في تصاعد التوترات والانتهاكات. فقد نفذت أجهزة الأمن، المرتبطة بالسلطة المركزية، عمليات إعدامات ميدانية واعتقالات تعسفية، استهدفت أبناء الطائفة الدرزية بشكل خاص.

وتؤكد شهادة "سلمى"،[18] وهي ناشطة درزية تواجدت في المنطقة خلال الأحداث، تلك المزاعم بالقول:

> **"للأسف، لم تكن قوات الأمن العام محايدة في التعامل مع الأحداث في صحنايا والأشرفية، بل انحازت لصالح مرتكبي الانتهاكات. كان الحل على حساب الضحايا، من خلال نزع السلاح من المناطق التي لم تبادر بالهجوم، وإنما دافعت عن نفسها، وهذا يُجسّد غياباً واضحاً للحياد".**

تُبرز هذه الوقائع الحاجة الملحّة لمراجعة دور مؤسسات الدولة في أوقات التوترات الأمنية، خصوصاً فيما يتعلق بمبدأ الحياد المؤسسي. إذ أن غياب هذا الحياد ترافق مع تزايد الانقسامات المجتمعية، وأسهم في إضعاف الثقة بين بعض مكونات المجتمع والسلطات الرسمية.

توضح الشهادات الميدانية والتوثيقات الواردة في الفقرات التالية كيف تُرجمت هذه البيئة المشحونة وغياب الحياد المؤسسي إلى انتهاكات جسيمة طالت المدنيين على نحو مباشر.

[18] تم استخدام اسم مستعار بناءً على طلب المصدر خلال مقابلة عبر الإنترنت أجراها الباحث في "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بتاريخ 20 من أيار/ مايو 2025.

5. نماذج الانتهاكات الجسيمة الموثقة:

5.1 القتل خارج نطاق القانون أو نتيجة التعذيب:

شهدت النواحي الثلاثة ما لا يقل عن 119حالة قتل لمدنيين على يد قوى الأمن العام والفصائل المحلية المشاركة، وفق إفادات الشهود والمصادر المحلية.[19] تمكنت "سوريون" من توثيق 99 قتيل في جرمانا، وصحنايا وأشرفية صحنايا، والسويداء.

وثّقت "سوريون" إفادات مباشرة حول مقتل مدنيين، بينهم طفل قاصر، في أعقاب الاشتباكات المسلحة التي تلت دخول قوى الأمن العام السوري إلى ناحية صحنايا وبسط سيطرتها عليها.

في إحدى الإفادات، قالت السيدة "ليلى"، والتي تقيم خارج سوريا،[20] وكانت متواجدة في موقع الحادثة لحظة وقوعها (أثناء زيارتها لسوريا)، وهي جارة لعائلة الضحية:

> **"في يوم 30 نيسان/ أبريل 2025، خرج أوس الحلبي، طالب درزي في الصف الحادي عشر، وعمره 17 عاماً، من أشرفية صحنايا، للبحث عن شقيقيه بعد حملة اعتقالات نفذها الأمن العام بحق مدنيين وعناصر من الفصائل المحلية في القرية. لدى وصوله إلى منطقة (موقف الطيارة) مستقلاً دراجة نارية تحمل شعار نجمة خماسية [رمز ديني خاص بالدروز]، أوقفه عناصر من الأمن العام وفصائل تتبع لوزارة الدفاع، الذين كانوا منتشرين في الحي".**

بحسب ما قالته السيدة في شهادتها:

> **"عرّف أوس عن نفسه كمعارض، وحاول نفي صلته بأي طرف مسلح، لكن أحد العناصر قال له: (أنت درزي، رح نحرقك أنت وموتورك)، ثم أُطلق عليه الرصاص وأصيب في رقبته، ما أدى إلى وفاته بعد نزيف حاد".**

أكملت السيدة:

> **"بعد حوالي نصف ساعة، عثر أهله عليه مقتولاً، وكان عدد من عناصر الأمن العام على بُعد 20 متراً من جثمانه، دون أن يُبدوا أي محاولة للإسعاف أو التدخل. لاحقاً سمحت القوات الأمنية لأهله بسحب الجثمان، بشرط دفنه فوراً من دون إقامة صلاة جنازة أو أي مراسم، وهو ما اضطرت العائلة لتنفيذه".**

[19] وفق ما قاله "المرصد السوري لحقوق الإنسان"، في تقرير نشره في 3 من أيار/مايو 2025، فإن الحصيلة النهائية لقتلى الاشتباكات في النواحي الثلاثة في ريف دمشق وصلت إلى 119 قتيلاً، "14 رجلاً من الطائفة الدرزية، أُعدموا ميدانياً وبمسيرة مجهولة، 105 شخصاً من قوات وزارة الدفاع والداخلية، والمسلحين الدروز، ومدنيين قتلوا خلال الاشتباكات والكمائن".

[20] تم استخدام اسم مستعار بناءً على طلب المصدر خلال مقابلة عبر الإنترنت أجراها الباحث في "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بتاريخ 20 من أيار/ مايو 2025.

وفي سياق الانتهاكات التي طالت مدنيين عقب سيطرة قوى الأمن العام على ناحية أشرفية صحنايا، أدلى "حسن" وهو والد أحد الضحايا،[21] بشهادة لـ"سوريون" حول اعتقال ابنه ومقتله تحت التعذيب، كاشفاً تفاصيل ما جرى منذ لحظة توقيفه وحتى تلقي العائلة خبر مقتله.

> **"بتاريخ 30 نيسان/أبريل، وبعد الإعلان عن اتفاق تسوية، داهمت قوة من الأمن العام منزلنا، وكان عددهم يفوق العشرة أشخاص، بعضهم كان يرتدي زيّ الأمن العام، وبعضهم يضع على ذراعه شارة كُتب عليها (لا إله إلا الله)، بطريقة تُشبه شعارات تنظيم داعش. أخذوا ابني، وقالوا أن الإجراء روتيني، وسيعود خلال ساعات قبل حلول الليل، لكننا لم نسمع عنه شيئاً بعد ذلك، ولم يخبرنا أحد بمكان احتجازه أو مصيره. انتظرنا أياماً دون أي خبر، حتى أُبلغنا في 9 أيار/مايو بأنه نُقل إلى مشفى المواساة في دمشق، بعد التحقيق معه في أحد مراكز الأمن العام."**

حين سُمح لأهل الضحية برؤية الجثة، لاحظوا بوضوح آثار كدمات وكسور متفرقة في جسد الضحية نتيجة تعرضه للضرب والتعذيب، بحسب ما قاله الشاهد "حسن" في شهادته:

> **"لم يُسلّمونا هويته، ولا تقريراً طبياً يوضح أسباب الوفاة، فقط قالوا إنه توفي، دون أي تفسير، لقد قتلوه، ثم أنكروه، ثم دفنوا الحقيقة معه."**

وفي أيار/مايو 2025، توفي "مهران السلامي"[22] تحت التعذيب، وذلك عقب اعتقاله في منطقة صحنايا بريف دمشق على يد عناصر من الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة السورية الانتقالية. ووفقاً لمصادر محلية وحقوقية، نُقل الشاب إلى مركز احتجاز غير معلن، حيث تعرّض لسوء معاملة جسيمة وتعذيب أفضى إلى وفاته، من دون اتخاذ أي إجراءات قضائية قبل احتجازه أو إبلاغ عائلته رسمياً بمكان وجوده أو أسباب توقيفه.

وفي شهادة أخرى، تقول "سعاد"[23] لـ"سوريون"، وهي إحدى أقرباء "غزوان"، ضحية أخرى من ضحايا القتل خارج نطاق القانون:

> **"في يوم 30 نيسان/أبريل، وبعد اقتحام قوى الأمن العام بلدة أشرفية صحنايا، طُلب من الأهالي، ومنهم نساء وأطفال، التوجّه إلى مجلس البلدة الخاص بأبناء الطائفة الدرزية. كان غزوان، البالغ من العمر 41 عاماً، يعمل سائقاً لسرفيس، وقد قام بنقل زوجته وابنه وذويه إلى المجلس، ثم عاد باتجاه دوار المجلس".**

وهناك، بحسب ما ذكرته "سعاد"، كان بانتظاره عناصر من قوى الأمن العام إلى جانب مجموعات متشددة تابعة لوزارة الدفاع، تم اعتقاله واقتياده إلى أحد مقرات الأمن العام في داريا. تكمل سعاد:

> **"بعد يومين، وصلتنا معلومات من أحد المعتقلين السابقين الذين كانوا معه، وأُفرج عنه لاحقاً، تفيد بأن غزوان قُتل. هناك مقطع فيديو مسرّب يُظهر تعذيبه وذبحه بالسكين، وقد شاهد شقيقه هذا المقطع، إلا أنه رفض نشره نظراً لبشاعته".**

[21] تم استخدام اسم مستعار بناءً على طلب المصدر خلال مقابلة عبر الإنترنت أجراها الباحث في "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بتاريخ 21 من أيار/ مايو 2025.

[22] منشور على منصة ×. السويداء 24. 21 أيار/مايو 2025. https://x.com/suwayda24/status/1925210948052107594

[23] تم استخدام اسم مستعار بناءً على طلب المصدر خلال مقابلة عبر الإنترنت أجراها الباحث في "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بتاريخ 22 من أيار/ مايو 2025.

وبعد مضي خمسة أيام، تمكّن أقارب الضحية، من التوسّط لدى محافظ السويداء، ما أتاح للأسرة استلام جثمانه ودفنه في السويداء.

تجدر الإشارة، أنه في 24 أيار/مايو 2025، أقام أهل أشرفية صحنايا موقف عزاء جماعي[24] لـ43 شخصاً قضوا خلال الاشتباكات المسلحة أواخر نيسان/ أبريل 2025، بحضور واسع، وشمل كلمات تأبينية ودعوات لسحب السلاح، والإفراج عن المعتقلين، وفتح تحقيقات رسمية، لتحقيق العدالة والمصالحة.

تمثل الانتهاكات المذكورة في هذه الفقرة خرقاً للمادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تحمي الحق في الحياة وتحظر الحرمان التعسفي منها، وكذلك تنتهك المادة (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وتُعد هذه الانتهاكات خرقاً واضحاً للقاعدة العرفية المستقرة رقم 90 من قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي، التي حظرت التعذيب، والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية، والاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة.

وفيما يتعلق بالالتزامات التعاقدية، تُعد هذه الممارسات جريمة بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984، حيث تفرض الاتفاقية التزاماً واضحاً على الدول الأطراف بعدم ممارسة أو التساهل مع التعذيب تحت أي ظرف كان، بل عليها أن تتخذ اجراءات تشريعية أو إدارية أو قضائية فعالة أو أية إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب.

وعلى صعيد التشريعات الوطنية، فالمادة (18) من الإعلان الدستوري نصت على صون كرامة الإنسان وحرمة الجسد، وحظرت التعذيب، وأكدت بأن جرائم التعذيب لا تسقط بالتقادم. كما تخالف ما ورد في المادة (12) التي تنص على أن جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها سوريا تُعد جزءا لا يتجزأ من الإعلان الدستوري، ومنها حق الحياة.

كذلك، يشكل هذا السلوك مخالفة للمادة (534) من قانون العقوبات السوري التي نصت على عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لمرتكب جريمة القتل القصد، إذا ما ارتكبت الجريمة لسبب سافل، أو على شخصين أو أكثر، أو في حال إقدام الفاعل على أعمال التعذيب أو الشراسة نحو الضحية، وهذا كان حال جرائم القتل التي ارتكبت وفقاً لما ورد في هذا التقرير. كما أن المادة (391) من قانون العقوبات السوري جرَّمت التعذيب، والقانون رقم 16 لعام 2022 شدَّد في عقوبة هذا الفعل بحيث قد تصل إلى الإعدام في حال نجم عن التعذيب موت الضحية.

تمثل هذه الممارسات انتهاكاً لحقوق الأفراد، وتعكس غياباً للضمانات الدستورية والقضائية في سياق النزاعات الداخلية، ما يدفع نحو الإفلات من العقاب، ويهدد الأمن القانوني.

5.2. الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري:

وثقت "سوريون" عدة حالات تعرض فيها مدنيون من أبناء الطائفة الدرزية للاعتقال التعسفي دون سند قانوني، أو للاختفاء القسري بعد توقيفهم، حيث لم تُصدر السلطات مذكرات قضائية، ولم يُسمح لذوي المحتجزين بمعرفة أماكن

[24] موقف عزاء جماعي لقتلى أشرفية صحنايا، موقع "السويداء 24" الإخباري، منشور في 24 من أيار/ مايو 2025، (تاريخ آخر زيارة: 6 من حزيران/ يونيو 2025)، https://n9.cl/ztcix.

وجودهم أو أسباب اعتقالهم، بل تمّ إنكار وجودهم أصلاً في بعض الحالات، قبل أن يظهر لاحقاً أن بعضهم قد فارق الحياة، كما ورد في شهادة كل من "حسن" الذي لم يعرف شيئاً عن مكان اعتقال ابنه، وقريبة الضحية "غزوان" (المذكورتين آنفاً)، واللذين توفيا نتيجة التعذيب بعد توقيفهما.

تقول "سلمى" لـ"سوريون"،[25] وهي إحدى الناشطات الدرزيات اللاتي تواجدن في المنطقة خلال الاشتباكات:

> **"لدي صديق في صحنايا، تم توقيفه من يومين من قبل الأمن العام على أحد الحواجز، أي بعد انتهاء التوترات الأمنية، قالوا له: (من الواضح من شكل شاربك أنك درزي)، قبل أن يضيف آخر: "ورائحتك كحول أيضاً"، وهو ما اعتُبر مبرراً لإهانته جسدياً ولفظياً، والتعدي عليه بالضرب، رغم أن الشاب سنّي ولم يكن يحمل أي سلاح أو يُبدي سلوكاً عدائياً".**

أضافت "سلمى":

> **"طلب العناصر منه فتح هاتفه المحمول، لكنه رفض، فقاموا بضربه بعصا كهربائية، ثم أجبروا أصابعه على البصمة لفتحه عنوة، قاموا بتفتيش محتوى هاتفه بالكامل، ووجدوا أنه مشترك في مجموعات سياسية ومدنية على مواقع التواصل الاجتماعي، تتضمن منشورات وآراء معارضة للحكومة، فتم اعتقاله دون مذكرة توقيف، واحتُجز طوال الليل، في اليوم التالي، حضرت والدته إلى الحاجز، وهي سيدة محجبة، وقد بدا عليهم التأثر بموقفها وانفعالها، ما دفعهم للإفراج عنه دون توجيه أي تهمة رسمية".**

تمثل هذه الممارسات نموذجاً لحالات الاختفاء القسري، كما عرفته الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي تُجرّم احتجاز الأشخاص من قبل موظفين رسميين أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، مع إنكار وجودهم أو حجب معلومات عن مصيرهم.

كذلك، يُعد هذا انتهاكاً واضحاً للمادة (9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تحظر التوقيف التعسفي، وتوجب إعلام المحتجز بسبب اعتقاله ومكان وجوده، وتكفل له الحق في الطعن أمام سلطة قضائية مستقلة، كما يخالف ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لاسيما المادة (9) التي تنص على أنه "لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً".

وفي التشريع السوري، حظرت المادة (18) من الإعلان الدستوري الاختفاء القسري، ونصت على أنه ليس بالإمكان - باستثناء حالة الجرم المشهود- توقيف أي شخص أو الاحتفاظ به أو تقييد حريته إلا بقرار قضائي.

وإذا كان المشرع السوري لم يأتِ على ذكر جرم الاختفاء القسري أو الاعتقال التعسفي، إلا أنه اعتبر حجز الحرية بدون وجه حق جرماً يعاقب عليه الفاعل، وشدد العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤقتة إذا تعرض الضحية لتعذيب جسدي أو معنوي (المادة 556 قانون العقوبات).

[25] تم استخدام اسم مستعار بناءً على طلب المصدر خلال مقابلة عبر الإنترنت أجراها الباحث في "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بتاريخ 20 من أيار/ مايو 2025.

5.3. النهب والتخريب والاستيلاء على الممتلكات:

وثقت الشهادات التي جمعتها "سوريون"، والمصادر المفتوحة التي تحققت منها، حالات متعددة لنهب الممتلكات بعد اقتحام المنازل أو أثناء النزوح. في مثال على ذلك، قابلت "سوريون" الشاب "خالد"[26] وهو أحد الشهود والضحايا، والذي صرح بالآتي:

> **"عندما اشتد إطلاق النار في شوارع جرمانا، شعرت أن الوضع لم يعد آمناً، فقررت أنا وعائلتي أن نأخذ بعض الأغراض الأساسية ونغادر فوراً إلى محافظة السويداء حيث تقيم عائلتي. أغلقت باب المنزل وغادرناه، وكان ذلك في 30 نيسان/أبريل".**

بعد حوالي أسبوع، عاد "خالد" إلى المنزل ليتفقده، فوجد القفل مخلوعاً، وكل ما في البيت قد سُرق من الأثاث، والأجهزة، والأغراض الشخصية. بعد البحث والسؤال، توصل "خالد" إلى أن من قام بالسرقة رجل يُدعى "أبو سلطان" ومعه مجموعة" مرتبطة بالسلطات الانتقالية في دمشق". تابع خالد:

> **"توجّهت إلى مخفر الشرطة وقدّمت شكوى، في البداية، بدا أنهم يأخذون الأمر بجدية، وفعلاً بعد يومين تم اعتقال الجناة، لكن، رغم ذلك، لم يُعاد لي أي شيء من المسروقات".**

وعندما راجع "خالد" المخفر مجدداً، قيل له:

> **"القضية أصبحت بيد الجهات العسكرية، والشرطة المدنية لم تعد صاحبة اختصاص".**

وبعدها بأيام قليلة، رأى "خالد" الأشخاص أنفسهم الذين سرقوا بيته يتجولون في الحي على دراجات نارية، في مشهد بدا وكأنه تهديد مباشر ومقصود، بحسب تعبيره:

> **"كانت كرسالة مفادها: إن لم تصمت، فنحن نعرف كيف نُسكتك".**

وهكذا، بحسب قوله:

> **"تحوّلت القضية من مجرد سرقة إلى تهديد حقيقي لحياتي، ومنذ ذلك الوقت غادرت جرمانا إلى السويداء ولم أعد إليها حتى الآن".**

في سياق مشابه، تداولت وسائل إعلام محلية ومستخدمون على شبكات التواصل الاجتماعي معلومات حول تعرّف أحد المواطنين على سيارته المسروقة ضمن رتل أمني شارك في المداهمات التي أعقبت تفجير كنيسة مار الياس في منطقة الدويلعة بدمشق. في وقت لاحق، ظهر مسؤول أمني في مدينة داريا يُدعى "عبد الرحمن طبنجة" أمام أحد أقسام الأمن الداخلي في ريف دمشق، وخلفه السيارة محل الجدل، حيث صرّح بأن المركبة "كانت محتجزة" على خلفية مشاركة صاحبها في "أحداث أمنية" في الأشرفية، زاعماً أنه كان على علم مسبق بقرار الحجز.

غير أن هذه التصريحات قوبلت بموجة من الاستياء، بعد انتشار تسجيلات لكاميرات مراقبة تُظهر سحب السيارة برافعة من أمام منزل مالكها، في اليوم التالي مباشرة لدخول الأمن العام إلى المنطقة، ما اعتُبر استيلاءً على ملكية

[26] تم استخدام اسم مستعار بناءً على طلب المصدر خلال مقابلة عبر الإنترنت أجراها الباحث في "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بتاريخ 30 من أيار/ مايو 2025.

خاصة دون إذن قضائي أو إجراء قانوني معلن. وعلى الرغم من تأكيد المسؤول إمكانية استرداد المركبة عبر مراجعة القسم المختص، فقد وجّه في المقابل اتهامات علنية لمالكها، متحدثاً عن وجود "ادعاءات شخصية" بحقه، دون تقديم أي مستند رسمي يدعم هذه المزاعم.

أما بخصوص ظهور السيارة ضمن الرتل الأمني، فقد أرجع المسؤول ذلك إلى "تصرف فردي" من أحد العناصر الذي استخدمها دون الرجوع إلى قيادته، مضيفاً أن الأخير يخضع للمساءلة. ورغم خطورة الواقعة، لم تُرفق التصريحات بأي بيان رسمي صادر عن وزارة الداخلية، ما يثير تساؤلات جدية حول غياب الشفافية، واستغلال الممتلكات المدنية لأغراض أمنية دون أسس قانونية واضحة.

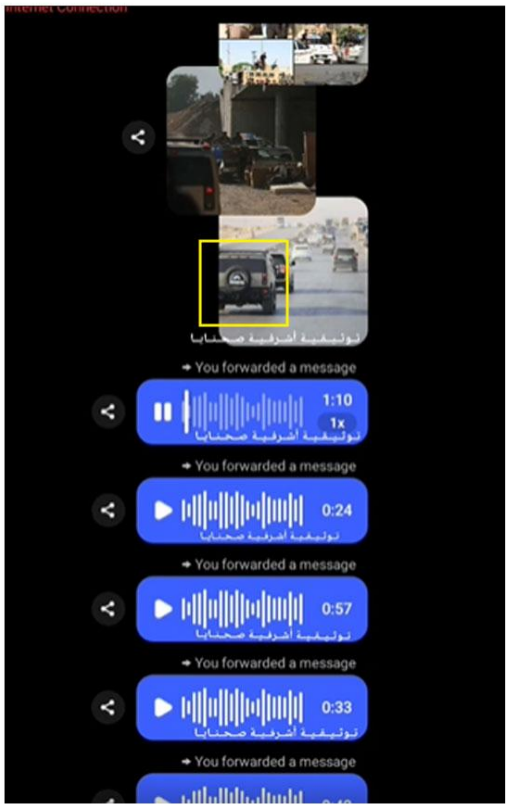

صور رقم 5 و 6 و 7: مجموعة من الصور التي تُظهر السيارة المسروقة خلال الاشتباكات في صحنايا وأشرفية صحنايا.

يعبر النازحون من جرمانا وصحنايا، وفق الشهادات، عن خشية حقيقية من استهداف طائفي متعمد، وعبء نفسي واجتماعي يتمثّل في فقدان المسكن، الأمن، والكرامة. وبحسب "رشيد"[27] الذي تحدث مع "سوريون" حول تعرضه لمحاولة قتل ولنهب منزله، عندما كان وحده في بيته في صحنايا، بعد أن أرسل زوجته وابنته إلى السويداء خوفاً عليهما:

[27] تم استخدام اسم مستعار بناءً على طلب المصدر خلال مقابلة عبر الإنترنت أجراها الباحث في "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بتاريخ 24 من أيار/ مايو 2025.

> **"في الساعة الثامنة مساء، كنت جالساً على سطح منزلي عندما شاهدت مجموعة من المسلحين، يُقدّر عددهم بعشرة، وكان بينهم أفراد من البدو، وقد تعرفت عليهم من لهجتهم، ولأنهم نادوني باسمي، فهم يعرفونني جيداً بحكم عملي أحياناً في رعي الأغنام، فأجبتهم من فوق السطح. ما إن فعلت حتى بادروا بإطلاق النار نحوي دون أي مقدمات، سارعت إلى الهروب والنزول إلى داخل البيت، حيث بدأوا بمحاولة كسر القفل، ونجحوا في ذلك بعد قليل".**

أصيب "رشيد" برصاصتين في يده أثناء محاولته الفرار، قبل أن يتمكن من الهرب إلى مستودع يضم أغنامه، ثم إلى الأراضي الزراعية (الكرم)، حيث اختبأ حتى انسحاب المهاجمين صباح اليوم التالي.

> **"عند عودتي، وجدت أنهم قد نهبوا محتويات منزلي، بما في ذلك الثلاجة، والغسالة، وسرقوا سيارتي والأغنام، طوال الليل، كنت أرى المسلحين يدخلون البيوت، وأسمع أصوات إطلاق النار وصيحات (الله أكبر)".**

كذلك امتدت الهجمات المسلحة وعمليات النهب إلى السويداء، ففي 30 نيسان/أبريل 2025، وقعت اشتباكات عنيفة في قرية براق، شمالي محافظة السويداء، بعد كمين مسلح استهدف رتلاً تابعاً لقوى محلية من السويداء أثناء توجهه نحو أشرفية صحنايا وجرمانا استجابةً لنداءات مدنيين محاصرين إثر تصاعد التوترات الطائفية في تلك المناطق. وأشارت عدة جهات إعلامية وحقوقية إلى أن الرتل وقع في كمين نُصب له من قبل مسلحين ينتمون إلى عشائر بدوية وقوات تابعة للحكومة الانتقالية، تلاه هجوم مفاجئ باستخدام الأسلحة الرشاشة وقذائف الهاون. وأسفرت المواجهة عن مقتل أكثر من 30 شخص.

وفي نفس اليوم، تعرضت قرية الصورة الكبرى (الصورة الكبيرة) شمالي المحافظة للقصف، ودخلتها مجموعات مسلحة قامت بقتل مدنيين/ات، مما أدى لنزوح السكان عنها. لتنسحب لاحقاً بدخول الأمن العام إلى القرية والذي وضع حاجزاً أمنياً مؤقتاً بين حزم والصورة الكبرى. ومع بداية شهر أيار/مايو 2025، دخلت القرية عناصر من الشرطة (من أبناء الطائفة الدرزية)، وذلك بعد انسحاب جهاز الأمن العام، تنفيذاً لاتفاق تم التوصل إليه بين الحكومة ومشايخ المنطقة بهدف تعزيز الأمن. وقد رافق هذا التطور عودة تدريجية للسكان لتفقد منازلهم، حيث وثّقت عدة مصادر إعلامية حدوث حالات نهب واسعة طالت معظم البيوت، وحرائق متفرقة أدت لأضرار كبيرة في المنازل والممتلكات، بالإضافة إلى حرق مقام "السيد الخضر".

وكان تقرير لقناة الحرّة، أعدّه "حنا حوشان" بتاريخ 7 أيار/مايو 2025، أظهر ما قال بأنّه تعرض منازل في قرية الصورة الكبيرة/الكبرى، لعمليات نهب وحرق غير مسبوقة، وهو ما جعل البلدة "غير صالحة للعيش البشري" وفق وصف معدّ التقرير. علماً أنّ قوات الأمن العام التابعة لسلطات دمشق المؤقتة دخلت إلى القرية بتاريخ 1 أيار/مايو 2025، واتهمت لاحقاً بعمليات حرق ونهب، من قبل القوات المحلية الدرزية والأهالي الذين دخلوا إلى القرية بتاريخ 4 أيار/مايو 2025.

تُظهر مجموعة الصور التالية (صورة رقم 8) ، عمليات الحرق التي طالت القرية. المصدر: تقرير الحرّة المعنون: " شاهد في السويداء: أحرقوا المجلس والقرآن على الضريح".

الحرة
لعمليات غير مسبوقة من نهب وسلب

الحرة
بعد أن تعرضت القرية

الحرة
ثمانين سنة نحنا ما منعوض ونحنا نشتغل هيك

الحرة
دخلوا هاي القرية دخول

الحرة
لإغاثة أهلهم في صحنايا

الحرة
مسلحون اقتحموا القرية

الحرة

الحرة
هنا في القرية

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

تمّ ربط الصورة السابقة (صورة رقم 9) من قبل "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" مع صورة أقمار اصطناعية، وهي تُظهر قوات الأمن العام في قرية الصورة الكبيرة/الكبرى بتاريخ 1 أيار/مايو 2025، في الموقع الجغرافي التالي (33.129674. 36.521027). وهي القرية التي شهدت حرق مقام السيد الخضر وسرق ونهب وحرق ممتلكات لمدنيين. وأرفقت الوكالة الصورة بالوصف التالي: "**انتشار قوات الأمن العام في بلدة الصورة الكبرى بريف السويداء لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وتأمين عودة الأهالي إلى منازلهم**"، ما يؤكّد بشكل قاطع تواجد القوات المرتبطة بالسلطات الانتقالية في القرية. مصدر الصورة: وكالة سانا للأنباء.

صورة نُشرت بتاريخ 4 أيار/مايو 2025، تُظهر عناصر من الشرطة المحلية (التابعة للقوات الدرزية) وفعاليات مدنية، وهي تدخل قرية الصورة الكبيرة/الكبرى بعد انسحاب عناصر من الأمن العام التابعة للسلطات المؤقتة. (دخلت القوات المحلية بعد أربعة أيام من دخول قوات الأمن العام). مصدر الصورة: السويداء 24. (الصورة رقم 10).

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

تظهر الصور التالية (صورة رقم 11)، المدمجة مع صورة أقمار اصطناعية، مقام "السيد الخضر" بعد دخول القوات الدرزية وعقب انسحاب المجموعات التابعة للسلطات المؤقتة في دمشق، وبحسب المصادر المحلية فقد تمّ حرق المقام من قبل قوات الأمن العام. مصدر الصورة الأولى (وسط وأعلى الصورة: تقرير قناة الحرة).

مصدر الصورة الثانية: حساب يحمل اسم: Castello على التويتر/إكس.

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

تُظهر الصورة التالية (صورة رقم 12) أحد الأبنية التي تم حرقها في قرية "الصورة الكبرى" من قبل قوات الأمن العام التابعة للسلطات السورية المؤقتة، بحسب مصادر محلية. تمّ دمج الصورة بصورة أقمار اصطناعية وتم تحديد الموقع الجغرافي على الإحداثيات التالية: 33.130330, 36.527372 / مصدر الصورة: السويداء 24.

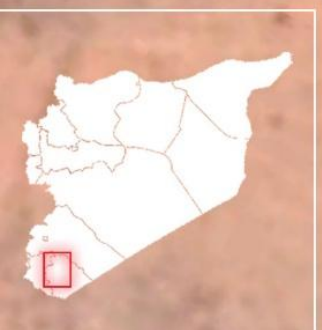

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

صورة رقم 13: صورة تم نشرها من قبل موقع السويداء 24، أرفقها الموقع بالوصف التالي: "القرية منهوبة بالكامل، والكثير من بيوتها تعرضت للحرق".. مراسل السويداء 24 يوثق جانباً من الأضرار التي تعرضت لها منازل المدنيين في قرية الصورة الكبيرة شمال محافظة السويداء."

صورة رقم 14: صورة أخرى تُظهر منزلاً محترقاً في قرية الصورة الكبرى، بعد مغادرة قوات السلطات المؤقتة للقرية، وتم ربطها مع صورة أقمار اصطناعية من قبل "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة". المصدر: السويداء 24. الموقع الجغرافي: 33.127997, 36.525468.

SUWAYDA
24
N
W
E
S
سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

تشكل هذه الممارسات انتهاكاً واضحاً للمادة (17) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي أكدت على حق الإنسان في التملك وعدم جواز حرمان أحد من ملكه تعسفاً، كما أن القاعدة رقم (52) من قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي، حظرت أعمال النهب.

أما على مستوى التشريعات السورية، فإن الإعلان الدستوري نص في مادته (16) على أن "حق الملكية الخاصة مصون، ولا تُنزع إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل".

كما أن سرقة أثاث المنازل وفقاً لما ورد في شهادات بعض الضحايا، تشكل جرم السرقة الموصوفة، أو السرقة مع استخدام السلاح، أو السلب بالعنف، أو السرقة في حالة الاضطرابات أو الحرب، حسب الحال، وفقاً للمادة (622) وما بعدها من قانون العقوبات.

5.4. خطاب الكراهية والتمييز الطائفي:

تشير الشهادات التي وثقتها "سوريون" إلى انتشار هتافات وتهديدات طائفية صريحة، من قبيل: "**حماة سنية بدنا نبيد الدرزية**"، و"**عبدة البقر**"، و"**جيش محمد سوف يعود**". ولم تُسجل أي ملاحقة قانونية للجهات التي روجت لهذا الخطاب، بل غابت الإجراءات الأمنية أو القضائية التي من شأنها كبح هذا النوع من التظاهرات أو مساءلة منظميها.

على سبيل المثال، أظهرت مقاطع مصورة تداولها ناشطون عبر مواقع التواصل الاجتماعي[28]، عناصر يرتدون زياً يُعتقد أنه تابع لفصائل أمنية وهم يقومون بإجبار الشبان على حلق شواربهم أمام الكاميرا، وسط توجيه شتائم وتعليقات ذات طابع طائفي، وقد رافق ذلك سلوك مهين مثل الضرب أو الإذلال اللفظي، مع تصوير العملية ونشرها لاحقاً على وسائل التواصل، فيما يبدو أنه كان مقصوداً لترهيب البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها الضحايا.

[28] أحد هذه المقاطع، الذي نُشر عبر "فيس بوك"، يُظهر عناصر ترتدي الزي العسكري، وهم يحلقون شوارب شبان دروز ويستخدمون كلمات بذيئة بحقهم، منشور في 1 من أيار/ مايو 2025، (تاريخ آخر زيارة: 4 من حزيران/ يونيو 2025)، https://n9.cl/elibsz.

صورة رقم 15: يظهر شخص يرتدي زياً عسكرياً مموهاً في مقطع مصور نشره ناشطون عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ويبدو أن الشخص فرد من مجموعة مسلحة غير نظامية، يحمل ذخيرة على الكتف، ومغطى الوجه بالكامل بقناع بلون بيج، يلبس عصابة رأس سوداء غير واضح ما العبارة المكتوبة عليها، يقوم الشخص بإهانة شبان من الطائفة الدرزية بحلق شاربهم رغماً عن إرادتهم أمام الكاميرا - منشور في 1 من أيار/ مايو 2025 - لقطة شاشة.

صورة رقم 16: مقطع مصور يوثق شخص يرتدي زي عسكري ضمن ما يُسمى "لواء أبو بكر الصديق"، متوجهاً نحو ناحية جرمانا - لقطة شاشة.

تُظهر مقاطع مصورة أخرى،[29] عناصر مسلحين يتجولون في شوارع صحنايا بعد سيطرتهم عليها، يرددون شعارات دينية مثل "جيش محمد سوف يعود" ويشجعون على "الجهاد"، في مشهد يوحي بالاستعراض العسكري والانتصار. يُظهر المقطع المصور أيضاً سلوكاً عدائياً تجاه السكان المحليين.

[29] يظهر عناصر مسلحون يتجولون في شوارع صحنايا بعد سيطرتهم على المنطقة، يردد هؤلاء العناصر شعارات دينية مثل "جيش محمد سيعود"، منشور في 28 من نيسان/ أبريل 2025، (تاريخ آخر زيارة: 4 من حزيران/ يونيو 2025)، https://n9.cl/ygig9r.

في مقطع آخر،[30] يظهر عدد من المسلحين المنضوين تحت ما يُسمى "ثوار اللطامنة" داخل سيارة عسكرية، وهم يتجهزون للتوجه نحو ناحية جرمانا بريف دمشق، يرافق المشهد هتافات صريحة تتضمن خطاباً طائفياً شديد اللهجة، حيث يُطلق أحد المسلحين وصف "عبدة البقر" على أهالي الناحية الذين ينوون قتالهم.

ويُظهر مقطع مصور،[31] رجلاً يرتدي زي الأمن العام السوري، يتحدث بلهجة احتفائية عن مشاركته أو دعم مجموعات شاركت في أعمال عنف ضد أبناء الطائفة الدرزية، مستخدماً تعبيرات طائفية مثل، "الله للعبادة، محمد للقيادة، ونحن للشهادة"، "في سبيل الله نمضي"، وهو ما يمثل قرينة قوية على انخراط عناصر أمنية في خطاب كراهية وتحريض طائفي.

كما خرجت عشرات المظاهرات في مدن ومناطق سورية مختلفة، اتخذت طابعاً طائفياً واضحاً، ورافقتها شعارات تحريضية تُهدد بشكل علني "بقطع رؤوس" أبناء الطائفة الدرزية، تضمنت عبارات مثل "**حماة سنية بدنا نبيد الدرزية**" و"**لعنهم**"[32]، وفق ما ظهر في مقاطع مصورة نُشرت على مواقع التواصل الاجتماعي، وتم تداولها على نطاق واسع.

وتضمنت تلك التظاهرات هتافات ذات مضمون تحريضي شديد، تستهدف جماعة دينية بعينها، وتُحمّلها بشكل جماعي مسؤولية أحداث أمنية أو سياسية، ما يُمثل تحريضاً جماعياً محظوراً بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ورغم خطورة الخطاب التحريضي ذي البعد الطائفي الذي رافق الهجمات، لم تصدر السلطات السورية الانتقالية موقفاً رسمياً حاسماً في إدانته أو الدعوة إلى محاسبة مطلقيه، بل جاء بعض الخطاب الرسمي متماهياً معه. فقد صرح كل من وزارة الأوقاف[33] ووزير العدل[34] بوجوب تجريم الاعتداء على المقدسات الدينية، دون أي إشارة إلى محاسبة مرتكبي الانتهاكات أو وقف الخطاب التحريضي، ما يعكس تركيز الموقف الرسمي على حماية الرموز الدينية فقط، مع إغفال واجب الدولة في حماية جميع المواطنين دون تمييز.

كما غابت الإجراءات الأمنية أو القضائية التي من شأنها كبح هذا النوع من التظاهرات أو مساءلة منظميها، وهو ما يُثير مخاوف من وجود تساهل أو تجاهل رسمي في مواجهة دعوات الكراهية، أو ربما تواطؤ ضمني يتمثل في السماح بانتشارها دون تدخل.

ورغم أن آثار خطاب الكراهية تجلّت في انتهاكات جسيمة وأعمال عنف مباشر وثقتها هذه التحقيقات، إلا أن انعكاساته لم تقتصر على ساحة القتال، بل امتدت إلى مظاهر تمييزية في الخدمات الأساسية، وفي مقدمتها الاستجابة الطبية للمصابين، وهو ما يكشف انتقال خطاب الكراهية من مستوى التحريض اللفظي إلى ممارسات عملية ممنهجة. على سبيل المثال، أفاد أحد الشهود الذين قابلتهم "سوريون" بأن شقيقه فارق الحياة بعد أن بقي ينزف

---

[30] في المقطع المصوَّر الذي نُشر عبر حساب في موقع "X" (تويتر سابقاً)، يظهر عدد من المسلحين المنضوين تحت ما يُسمى "لواء أبو بكر الصديق" داخل سيارة عسكرية، وهم يتجهزون للتوجه نحو ناحية جرمانا بريف دمشق، منشور في 30 من نيسان/ أبريل 2025، (تاريخ آخر زيارة: 4 من حزيران/ يونيو 2025)، https://n9.cl/2scvf.

[31] رجل يرتدي زي الأمن العام السوري، يحتفي بأعمال عنف ضد أبناء الطائفة الدرزية في أحداث جرمانا وصحنايا وأشرفية صحنايا بريف دمشق، منشور في 30 من نيسان/ أبريل 2025، (تاريخ آخر زيارة: 4 من حزيران/ يونيو 2025)، https://n9.cl/ygig9r.

[32] مظاهرة في مدينة حماة، تحرّض علناً ضد أبناء الطائفة الدرزية بـ"قطع الرؤوس"، منشور في 30 من نيسان/ أبريل 2025، (تاريخ آخر زيارة: 4 من حزيران/ يونيو 2025)، https://n9.cl/s7xuej.

[33] منشور وزارة الأوقاف السورية على صفحتها الرسمية على فيسبوك. 29 نيسان/أبريل 2025.
https://www.facebook.com/awkafsyrian/posts/1105694034921914?ref=embed_post

[34] وكالة الأناضول للأنباء. وزير العدل السوري: عازمون على تجريم الاعتداء على المقدسات الدينية. 2 ايار/مايو 2025.

لنحو ثلاث ساعات، نتيجة تأخر سيارات الإسعاف في الوصول إلى مكان الحادث، وسط ما وصفه **بـ"تعمد واضح في تأخير الإجراءات الإسعافية"**، ولفت الشاهد إلى أن سيارة الإسعاف لم تتمكن من التحرك إلا عبر طرقات فرعية، حوالي الساعة الرابعة فجراً، حيث نُقل شقيقه من أشرفية صحنايا إلى مشفى "المواساة" في دمشق، لكنه توفي هناك، وتزامنت هذه الحادثة مع صدور بيان من وزارة الصحة السورية أعلنت فيه أنها قامت بإسعاف المصابين "من الطائفة الدرزية"[35]، ما يثير شكوكاً جدية حول التعامل الانتقائي والمُسيّس مع المصابين، والذي قد يكون أسهم بشكل مباشر في وفاة عدد منهم.

صورة رقم 17: منشور على صفحة وزارة الصحة السورية الرسمية على فيسبوك في 30 من نيسان/ أبريل 2025، تم حذفه لاحقاً، وصفه ناشطون بالانتقائي، إذ ركز على "إسعاف المصابين من الطائفة الدرزية" دون الإشارة إلى الضحايا أو تفاصيل الحادث، ما أثار تساؤلات حول التمييز في الاستجابة الطبية ودقة المعلومات الرسمية.

إن السماح بانتشار خطاب الكراهية دون رادع يمثل تقصيراً خطيراً من جانب السلطات، ويخالف المادة (20) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي تلزم الدول بحظر "أي دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف".

كما أن هذا الصمت الرسمي من قبل السلطة يناقض مضمون المادة (7) من الإعلان الدستوري التي نصت على أن "تلتزم الدولة بتحقيق التعايش والاستقرار المجتمعي وتحفظ السلم الأهلي وتمنع أشكال الفتنة والانقسام وإثارة النعرات والتحريض على العنف".

كما تعتبر تلك الممارسات مخالفة لنص المادة (307) من قانون العقوبات التي حظرت كل عمل أو كتابة أو خطاب يقصد منها أو ينتج عنها إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية أو الحض على النزاع بين الطوائف.

[35] "وزارة الصحة السورية تسحب منشوراً عن معالجة سوريين دروز إثر انتقادات"، موقع "العربي الجديد"، منشور في 1 من أيار/ مايو 2025، (تاريخ آخر زيارة: 2 من تموز/ يوليو 2025)، https://n9.cl/jljhzl.

أما التمييز في تقديم الخدمات الأساسية، كالاستجابة الطبية، فهو ما يخالف مبدأ المساواة أمام القانون المنصوص عليه في المادتين (2) و(26) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه دون تمييز، كما ورد في المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تخالف المادة (10) من الإعلان الدستوري التي تنص على مساواة كل المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات، من دون تمييز بينهم في العرق أو الدين أو الجنس أو النسب.

6. التوصيات:

تكشف الوقائع والشهادات الموثقة في هذا التقرير عن ارتكاب انتهاكات جسيمة، تتجاوز حدود الحوادث الفردية لتعكس بيئة واسعة النطاق تستهدف فئة محددة من السكان على أسس طائفية. فقد تداخلت عمليات القتل خارج نطاق القانون، والتعذيب، والاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، مع نهب الممتلكات، وخطاب الكراهية، والتمييز في الخدمات الأساسية، في سياق فراغ أمني وغياب حياد مؤسسات الدولة. هذا الترابط بين أنماط الانتهاكات، وتقاعس السلطات في مواجهتها، يشير إلى وجود خلل هيكلي في منظومة الحماية والعدالة، ويؤكد الحاجة الملحة إلى إجراءات عاجلة وشاملة لوقف الانتهاكات وضمان عدم تكرارها. وعليه، توصي "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بما يلي:

أولاً – إلى الحكومة السورية الانتقالية:

1. الالتزام بمبدأ حيادية مؤسسات الدولة ومنع استغلال الأجهزة الأمنية لأغراض انتقامية أو طائفية، وضمان خضوعها لرقابة قضائية فعالة.
2. الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين تعسفاً والكشف عن مصير المختفين قسراً، والسماح للمنظمات الحقوقية المحلية والدولية بزيارة أماكن الاحتجاز ومراقبتها.
3. تمكين الهيئة الوطنية للمفقودين من القيام بكامل مسؤولياتها في الكشف عن مصير المفقودين، وتعويض الضحايا وذويهم تعويضاً مادياً ومعنوياً ملائماً، وضمان حقهم في الوصول إلى العدالة وجبر الضرر.
4. إصدار توجيهات علنية بحظر التمييز الطائفي أو الديني وملاحقة كل من يروّج لخطاب الكراهية أو العنف، أو يمارس الإذلال العلني على هذا الأساس.
5. ضمان حماية الملكية الخاص ووقف عمليات نهب ممتلكات المدنيين، مع تفعيل صلاحيات الشرطة المدنية للتحقيق في هذه الجرائم، ومنع تدخل الجهات العسكرية أو الأمنية في ذلك.
6. الامتناع الفوري عن أية ممارسات مهينة ومحاسبة جميع المتورطين فيها، باعتبارها جرائم حاطّة بالكرامة الإنسانية.
7. تبني خطة وطنية شاملة لمناهضة التعذيب تتضمن التدريب الإلزامي للقوى الأمنية والعسكرية على مبادئ القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وآليات منع التعذيب.
8. ضمان استقلال القضاء وتفعيل سلطته في التحقيق بجرائم القوات الأمنية والفصائل المسلحة، دون تدخل من السلطة التنفيذية أو العسكرية.

ثانياً – إلى المجتمع الدولي:

1. الضغط الدبلوماسي والسياسي على الحكومة السورية الانتقالية لاحترام التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، والكف عن استهداف المدنيين/ات على أساس طائفي.
2. الضغط على السلطات الانتقالية السورية لدعم جهود التحقيق الدولية بما في ذلك عمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا (COI)، والآلية الدولية المحايدة والمستقلة (IIIM)، واللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين في سوريا (IIMP)، والسماح لها بإجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة داخل سوريا.
3. فرض عقوبات محددة الأهداف على جميع الأفراد والكيانات المتورطة بالانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان، مع ضمان أن تكون هذه العقوبات متوافقة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان وألا تؤثر سلباً على المدنيين/ات في سوريا.
4. تقديم الدعم الإنساني العاجل للمجتمعات المتضررة، خاصة في مجالات الإيواء، والخدمات الطبية، والدعم النفسي والاجتماعي للضحايا وذويهم.

ثالثاً – إلى المنظمات الحقوقية السورية والدولية:

1. مواصلة التوثيق الممنهج وجمع الأدلة بما يتماشى مع المعايير الدولية المعتمدة، مع التركيز على شهادات الضحايا والمصادر الموثوقة، وتخزينها بشكل آمن لحفظها لاستخدامها في المحاكمات المستقبلية.
2. التنسيق بين المنظمات لتبادل المعلومات والبيانات حول الانتهاكات، وتجنب الازدواجية، وضمان التكامل بين جهود الرصد والتوثيق.
3. تعزيز الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للضحايا وذويهم، وتوفير مسارات واضحة للوصول إلى العدالة وجبر الضرر.
4. رفع الوعي المجتمعي بمخاطر خطاب الكراهية والتحريض الطائفي، وتشجيع مبادرات المصالحة المجتمعية وبناء السلام على المستوى المحلي.
5. تدريب الكوادر المحلية على أساليب التوثيق الآمن، وفهم الأطر القانونية الوطنية والدولية ذات الصلة بالانتهاكات الجسيمة.

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

حول المنظمة

"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" منظمة حقوقية غير حكومية، مستقلّة وغير منحازة وغير ربحية. ولدت فكرة إنشائها لدى أحد مؤسسيها، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مستقبل بلده الأم سوريا، أثناء مشاركته في برنامج زمالة رواد الديمقراطية LDF المصمم من قبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2015.

بدأ المشروع بنشر قصص لسوريين/ات تعرّضوا للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، ونما فيما بعد ليتحول إلى منظمة حقوقية راسخة، مرخّصة في الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي، تتعهد بالكشف عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان في عموم الجغرافية السورية ومن مختلف أطراف النزاع.

وانطلاقاً من قناعة "سوريون" بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين/ات ومتطوعين/ات يعملون بتفانٍ لرصد وكشف وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا منذ العام 2011 بشكل رئيسي، وذلك بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة التي تعرضت لها.